ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

يشهد الإقتصاد المصرى العديد من التطورات الإيجابية الهامة والتى تشير إلى تحسن الوضع الإقتصادى فى الوقت القريب وتحقيق التنمية المرجوة والتى من المتوقع أن ينعكس أثارها على تحسن معيشة المواطن المصرى وزيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل حقيقية. ويأتى ذلك نتيجة لتطبيق برنامج إصلاح شامل منذ نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما إنعكس بدوره فى تحسن عدد من مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي؛ وعلى رأسها تحسن الأداء المالى وإنخفاض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ليحقق نحو ٩,٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١١,٥% خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق، وعلى صعيد المعاملات الخارجية فقد تزايد بشكل ملحوظ الإستثمار الأجنبى المباشر والذى قد إرتفع بنحو ١٩,٨% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى، كما تحسن عجز الميزان التجارى غير البترولى بنحو ١٣% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى مقارنة بالعام المالى السابق، وإزداد التدفق الشهرى من رصيد الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية ومشتريات الأجانب فى البورصة المصرية، فضلا عن التطور الإيجابى فى مؤشر مديرى المشتريات والذى بلغ نحو ٤٧,٢ فى يونيو ٢٠١٧ مقابل ٤١,٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ قبيل تحرير أسعار الصرف مدعوما بتزايد طلبات التصدير الجديدة، وتوقع تحسن معدلات التشغيل ومعدلات البطالة خلال الفترة القادمة فى ضوء تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى واستعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصرى.

وفى نفس السياق، تشير المتابعات الدورية التى تقوم بها المؤسسات الدولية للإقتصاد المصرى، بأن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة يسير على الطريق الصحيح، وهو الأمر الذى تؤكده تلك المؤسسات فى العديد من المناسبات والبيانات الصحفية التى تصدرها معبرة عن ثقتها فى الإقتصاد المصرى ومساندتها ودعمها للإصلاحات المنفذة مؤخراً (قسم المؤشرات الأيجابية الأخيرة).

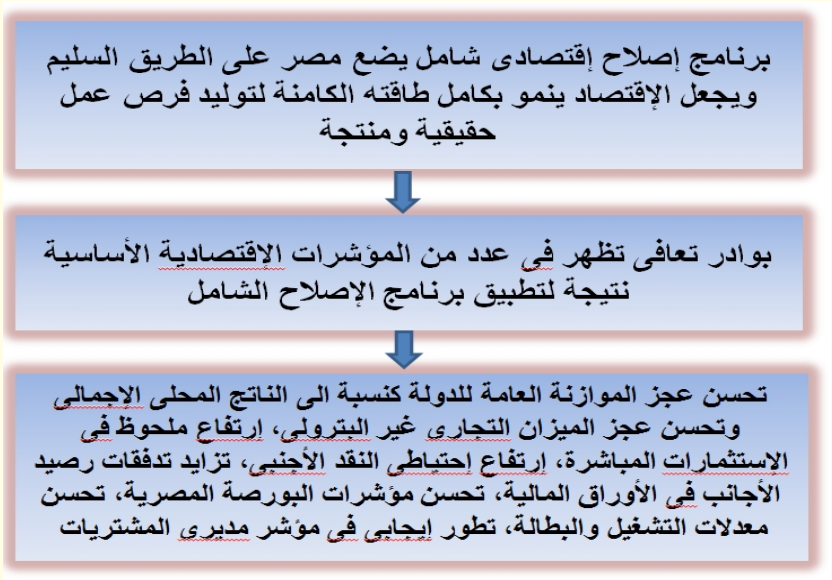

كما قام مجلس النواب مؤخراً بإعتماد الموازنة العامة للدولة للعام المالى المقبل ٢٠١٨/٢٠١٧ والتى تعد أضخم موازنة فى تاريخ مصر والبالغ حجمها تريليون و٢٠٦ مليارات جنيه، والتى تستهدف لأول مرة منذ العشر سنوات الماضية تحقيق فائضاً أولياً بنسبة ٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل عجز بنحو ٣,٥% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥. وستدعم موازنة العام المالى القادم الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية عقب رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١% لتبلغ ١٤%. كما تستهدف تخصيص المزيد من الأموال للرعاية الصحية والتعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمى والتي تمثل معا نحو ١٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. ويجري أيضا إعادة تشكيل منظومة الدعم للسنة الجديدة، والتي من المتوقع أن تشهد نموا ومع انخفاض دعم الوقود إلى نحو ٢,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن للحكومة تخصيص المزيد من الدعم للكهرباء، والذي سيشكل ٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إلى صناديق المعاشات، ودعم المواد التموينية، وبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك تكافل وكرامة. حيث شملت الموازنة الجديدة تخصيص ٨٥ مليار لدعم شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف اثار برنامج الاصلاح الاقتصادي على الأسر المصرية .كما تستهدف الحكومة للحفاظ على نسبة عجز الموازنة العامة المستهدفة بالعام المالي القادم عند مستوى ٩,٠% من الناتج المحلي الإجمالي،مقابل ١٢,٥% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

§ **وقد أعلنت الحكومة المصرية مؤخراً عن حزمة من البرامج الإجتماعية كما يلى:**

- **زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من ٢١ جنيه إلى ٥٠ جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٠% بتكلفة إجمالية ٨٥ مليار جنيه، إرتفاعاً من ٤٥ مليار جنيه في موازنة العام الماضي.**
- **زيادة المعاشات التأمينية بنسبة ١٥% وبحد أدنى قدره ١٥٠ جنيه لعدد ١٠ مليون مواطن من أرباب المعاشات بزيادة فى الإنفاق بنحو ٣٠ مليار جنيه لترتفع من ١٦٠ مليار جنيه إلى ١٩٠ مليار جنيه .**
- **زيادة قيمة الدعم النقدي لمستحقي برنامج تكافل وكرامة بقيمة ١٠٠ جنيه شهريا لعدد مليون و ٧٥٠ ألف مستفيد بقيمة إجمالية تعادل نحو ٨,٢٥ مليار جنيه ارتفاعا من ٤ مليار جنيه في العام الماضي.**
- **إقرار علاوة دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بقيمة ٧% وبحد أدنى ٦٥ جنيه وإقرار علاوة غلاء استثنائية قدرها ٧% وبحد أدنى للعلاوتين ١٣٠ جنيه.**
- **إقرار علاوة دورية لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية قدرها ١٠% بحد أدنى ٦٥ جنيه وكذلك علاوة غلاء استثنائية قدرها ١٠% وبحد أدنى للعلاوتين ١٣٠ جنيه.**
- **زيادة حد الإعفاء، وإقرار نسبة خصم ضريبي للفئات من محدودي الدخل بقيمة إجمالية تبلغ من ٧ إلى ٨ مليار جنيه.**
- **زيادة حد الاعفاء الضريبى من ٦٥٠٠ إلى ٧٢٠٠ جنيه واقرار خصم ضريبي بنسبة تصل إلى ٨٠% إلى الفئات الأقل دخلا بتكلفة إضافية ٧ مليار جنيه.**

- وقف العمل بضريبة الأطيان على الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات لتخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الزراعي.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

§ أعلن "صندوق النقد الدولى" فى أحدث بيان صحفى له ثقته فى الإصلاحات التى تنفذها الحكومة المصرية وأن تلك الإصلاحات ستضع مصر فى وضع جيد جداً من أجل تحقيق التنمية خلال السنوات القادمة. وذلك عقب إنتهاء الصندوق من المراجعة الأولى للبرنامج التمويلى المخصص لمصر بإجمالى ١٢ مليار دولار. والموافقة على صرف الشريحة الثانية بواقع ١,٢٥ مليار دولار.

§ أعلنت "مؤسسة فيتش للتقييم السيادى" عن الإبقاء على التصنيف الإئتمانى للإقتصاد المصرى عند درجة B مع نظرة مستقبلية مستقرة فى يونيو ٢٠١٧. وقد أشادت المؤسسة بالتطورات الإقتصادية الأخيرة وبالأخص إقرار موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٧ من قبل مجلس النواب والتى تهدف الى خفض العجز الكلى ومعدلات الدين العام وتحقيق فائض أولى لأول مرة منذ سنوات عديدة.

§ توقع "البنك الدولى" فى تقرير "آفاق الإقتصاد العالمى" الصادر فى يونيو ٢٠١٦ بأن ينمو الإقتصاد المصرى بأسرع وتيره فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام المقبل، حيث يتوقع البنك نمو الإقتصاد المصري بنسبة ٤,٣% هذا العام، و٥% في عام ٢٠١٨، و نحو ٥,٣% في عام ٢٠١٩.

§ مصر الثانية عربيا فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة . كشف تقرير صادر عن "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠١٧، عن احتلال مصر المركز الثانى فى معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بمعدل ٢٧%. وذكر التقرير إلى أن اهم الدول المستثمرة فى مصر خلال الـ٥ سنوات الماضية هى الصين بنحو ٢٢,٦ مليار دولار، والإمارات بنحو ١٧,٣ مليار دولار، واليونان بنحو ١٠ مليارات دولار، وايطاليا بنحو ٨,٥ مليار دولار،والسعودية بنحو ٥,٢ مليار دولار، مشيرا إلى أن اهم ١٠ قطاعات جاذبة للاستثمارات فى مصر هى العقارات والفحم والبترول والغاز الطبيعى والمواد الكيمائية والغذاء وخدمات الاعمال والالات الصناعية والاتصالات والسيارات والمنسوجات.

§ نشر موقع "تورنوس نيوز" مقال عن عدد من الشركات السياحية الألمانية، أن اليونان ومصر تتصدران قائمة الوجهات السياحية المفضلة للسياح الألمان خلال فصل الصيف، وجاءت بعدهما مباشرة تركيا وكرواتيا والبرتغال، وفقاً للتقرير. حيث إرتفت السياحة الالمانية لمصر بنسبة ٣١% مقابل العام الماضى.

§ أشار تقرير "الإستثمار العالمى" الصادر عن منظمة "الأونكتاد" بأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر زادت بنسبة ١٧% خلال عام ٢٠١٦ بدعم من الحقول التي تم اكتشافها في الصحراء الغربية. وقد أشار التقرير إلى أن إرتفاع الاستثمارات المباشرة إلى مصر كان مساهماً رئيسياً فى الحد من إنخفاض الإستثمارات الواردة لدول شمال إفريقيا التى تضمنها القرير، والتي اقتصر انخفاضها على ٣٪ فقط لتبلغ نحو ٥٩ مليار دولار لتلك الدول بالتقرير.

§ حقق "ميزان المدفوعات" فائضا بنحو ١١ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٣,٦ مليار دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. الأمر الذى

جاء مدفوعاً بتحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤,٦ مليار دولار، بينما تراجع العجز فى حساب المعاملات الجارية إلى نحو ١٣,٢ مليار دولار مقابل نحو ١٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

§ زيادة "حصيلة الضرائب" عن المستهدف للمرة الأولى في تاريخ الموازنة العامة للدولة بنسبة ٣٠% عن المستهدف خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ والذي كان ٤٣٣ مليار جنيه مدفوعاً بعدد من الإصلاحات الضريبية التى تمت خلال العام السابق وعلى رأسها؛ تطبيق قانون الضريبة علي القيمة المضافة وقانون انهاء المنازعات.

§ ارتفاع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣٦ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣١,٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

§ إستمر معدل البطالة فى الإنخفاض محققاً ١٢% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ ليبلغ عدد المشتغلين نحو ٢٥,٧ مليون مشتغل، مقابل معدل بطالة بلغ نحو ١٢,٧% وعدد مشتغلين بلغ حوالى ٢٤,٤ مليون مشتغل خلال الربع الاول من العام السابق، ومقارنة بمعدل بطالة أكبر بلغ نحو ١٣,٤% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣ بنحو ٢٣,٥ مليون مشتغل خلال نفس العام. وهو ما يعكس فى المتوسط خلق نحو ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنوياً.

§ أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٤,٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣,٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤,٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١,٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابى فى معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١,٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

§ كما إنعكست الإصلاحات الأخيرة التى نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الأداء المالى بشكل إيجابى لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٩,٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ (مسجلاً حوالى ٣٢٣,٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١,٥% (٣١١,٠ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق)، وذلك فى ضوء تنامى الإيرادات وتنوعها لتحقق معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢,١% للأول و٢٠,٢% للأخير. وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢,١%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٥٢%. أما على جانب المصروفات، يظل

الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧,٦% ليحقق نحو ٤٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ١,٥% لتحقق نحو ٤١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ٢٨,٥% محققا ٦١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء الإقتصاد الكلى....

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٩,٤% مسجلاً ٢٨٤٩,٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٣٨,٨% (٢٧٨٤,٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تسجيل معدل النمو السنوي **لصافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى** قيمة موجبة لأول مرة منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ قدرها ٦٩,٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو -٧,٥٦ مليار جنيه في ابريل ٢٠١٧. بينما حقق **صافى الأصول المحلية** ٣٠,٧% مسجلا ٢٧٨٠,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٤,١% (٢٧٩٢,٢ مليار جنيه) في ابريل ٢٠١٧.

على نحو آخر، فقد استقر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل نسبى للشهر الثانى على التوالى عند معدل نمو مرتفع قدره ٢٩,٨% في نهاية شهر يونيو ٢٠١٧ مقابل ٢٩,٧% خلال شهر مايو ٢٠١٧، ولكنه قد إرتفع مقارنة بـ١٤,٠% في يونيو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٠,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، و٤١,١% خلال مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٧,٦% خلال شهر يونيو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"**، و**"الملابس والاحذية"**، و**"المطاعم والفنادق"**، و**"الثقافة والترفيه"**، و**"النقل والمواصلات "**، و**"الأثاث والتجهيزات "** في حين قد لوحظ تباطؤ طفيف في معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات مقارنة بالشهر السابق.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال العام امالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ٢٣,٣% مقارنة بـ١٠,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٩,٢٥%، ورفع **سعر الإئتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** أيضاً ليصل إلى ١٩,٢٥%.

بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧,٩% من الناتج المحلى).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤,٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدره ٣,٦ مليار دولار (-١,١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٣,٢ مليار دولار (-٥,٣% من الناتج

المحلى)، مقابل عجزاً أكبر قدره ١٥,٠ مليار دولار (-٤,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤,٦ مليار دولار (٩,٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤,٦ مليار دولار (٤,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠,٥ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٢ مليار دولار (-٠,٩% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤,٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣,٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤,٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١,٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابى فى معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١,٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج** معدل نمو ربع سنوى بنحو ١٥,١% ليسجل متوسط ١٨٩,٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٩,٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٧٦,٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٥٧,٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ومؤشر الانتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٢٤,٥% ليسجل متوسط ٢١٨,٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠,١% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٣,٨% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٤%، مقارنة بـ٥,٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٢,٤% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١٧,٠%خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل

معدل نمو يقدرب٧,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٠ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧٢,٤% (معدل مساهمة بنحو٧,٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٤٧,٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١٠,٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام ايجابى يقدر بنحو ١,٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

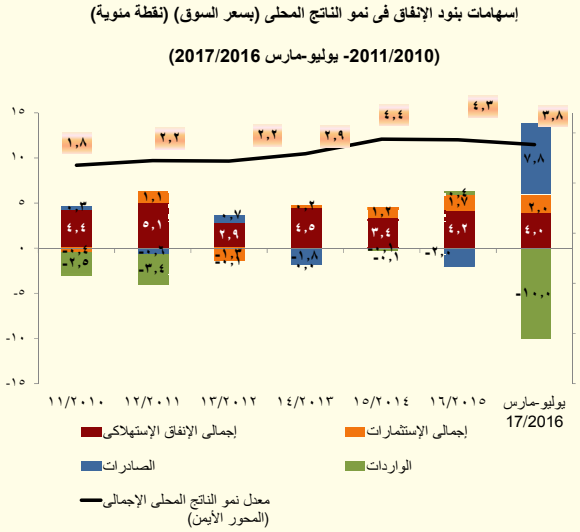

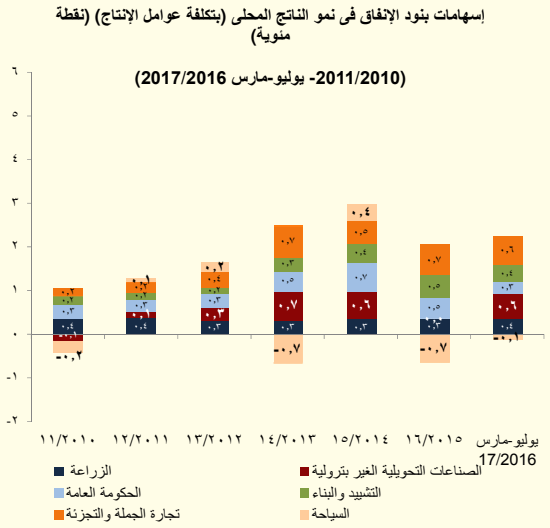

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة** والذى حقق معدل نمو قدره ٤,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٤,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٠٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ٨,٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى قدره ٢,٩% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٤,٣% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). كما حقق **قطاع الاتصالات** معدل نمو سنوى قدره ٩,٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو

قدره ٤,٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام إيجابى لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٩,٦% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما تراجع **قطاع السياحة** ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦,٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حقق مؤشر **مديري المشتريات**[١] -للقطاع غير النفطى- نحو ٤٧,٣ خلال شهر مايو ٢٠١٧، لينخفض بشكل طفيف مقارنة بـ٤٧,٤ المحقق خلال الشهر السابق. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان لقرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ أصداء إيجابية على تحسن مؤشر مديري المشتريات منذ ذلك الحين. حيث قد تحسن المؤشر بشكل ملحوظ مقارنة بنحو ٤١,٨ المحقق فى نوفمبر ٢٠١٧. وقد جاء ذلك التحسن فى الأساس مدفوعاً بزيادة عدد الطلبات على الصادرات من ٤٤,٣ الى نحو ٥٤,٨ خلال شهر مايو ٢٠١٧ في ضوء تحسن النشاط التصديرى. كما ارتفعت الطلبات على القطاع الصناعى من نحو ٣٦,٣ فى نوفمبر ٢٠١٦ إلى نحو ٤٥,٧ فى مايو ٢٠١٧ فى ضوء إنتعاش الطلب الكلى والعرض الكلى فى القطاع الصناعى. وفى نفس السياق، فقد تحسن بشكل ملحوظ مؤشر الإنتاج ليرتفع من ٣٦,٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ إلى نحو ٤٦ خلال شهر الدراسة. كما زادت طلبات شراء الأسهم من ٣٨,٢ فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٤٧,٣ فى مايو ٢٠١٧. وأخيراً تحسن مؤشر التشغيل من ٤٥ فى نوفمبر ٢٠١٦ الى نحو ٤٧ خلال شهر الدراسة خاصة زيادة معدلات التشغيل فى القطاع الصناعى.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

§ تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٩,٥% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٣٢٣,٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١,٥% (٣١١,٠ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥). وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢,١% للأول و٢٠,٢% للأخير.

العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٧/١٦	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٦/١٥
٣٢٣,٧ مليار جنيه (٩,٥% من الناتج المحلى)*	٣١١,٠ مليار جنيه (١١,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٤٧١,٠ مليار جنيه (١٣,٨% من الناتج المحلى)	٣٥٦,٦ مليار جنيه (١٣,٢% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٧٨٧,١ مليار جنيه (٢٣,١% من الناتج المحلى)	٦٥٤,٩ مليار جنيه (٢٤,٢% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٣٤٠٧,٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٢٤٦,٥ مليار جنيه فى ضوء زيادة المكمش والتضخم عن التقديرات السابقة.**

١/ يعكس مؤشر مديرى المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعى ويعتمد في الأساس على عدة مكونات فى عملية التقييم ومنها؛ التطور فى عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التى تعبر عن تقييم النشاط الإقتصادى بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

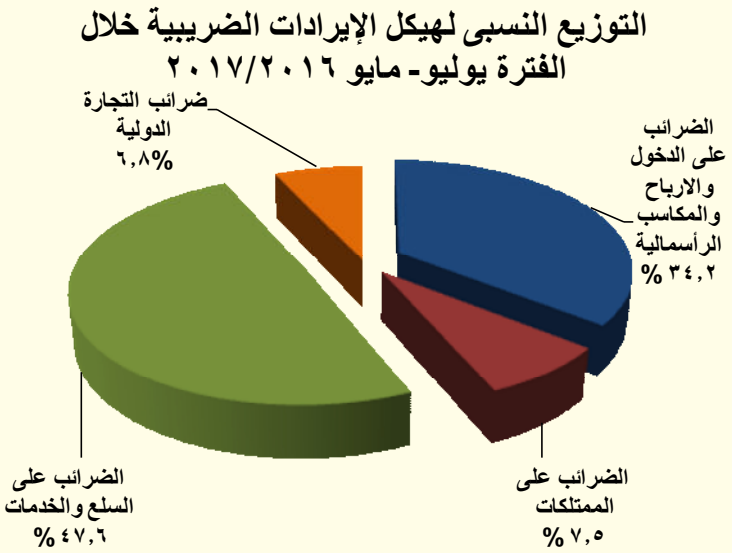

حققت جملة الإيرادات نحو ٤٧١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع بنحو ١١٤,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٢,١%، مقابل نحو ٣٥٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٣٥٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨٩,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٣,٣% مقابل ٢٦٨,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٤% لتحقق ١١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٣٢,٠%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢,١% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٥٢,٠%.

<u>على جانب الإيرادات الضريبية</u>

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٧,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٣%) لتحقق ١٢٢,٥ مليار جنيه (٣,٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٤,٢% من إجمالى الايرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٤,٤ مليار جنيه) بنسبة ١٩,٥% لتحقق نحو ٣٢,٥ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧,٨ مليار جنيه) بنسبة ٦٣,٩% لتحقق ٢٠ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠,٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٢,١% لتحقق ٤٤ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤٧,١ مليار جنيه (بنسبة ٣٨,٢%) لتحقق نحو ١٧٠,٣ مليار جنيه (٥% من الناتج المحلى).

تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧,٦% من إجمالى الإيرادات

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦٦,١% لتحقق ٨٤,٦ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٣,٨% لتحقق نحو ١٦ مليار جنيه.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١٨,٨% لتحقق نحو ٤٩,٨ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ٧,١%) لتحقق ٢٦,٧ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧,٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣,٨% لتحقق نحو ٢١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ وقد ارتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٤,٥ مليار جنيه لتحقق ٢٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٩,٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ٢٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٧% لتحقق نحو ١١٢,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٨٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٧٠ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٢ مليار جنيه بنسبة ٤٥,٩% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة ٧٥,٩%) لتحقق نحو ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ١٤ مليار جنيه (بنسبة ١١٤,٦%) لتحقق ٢٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٢,٢ مليار جنيه خلال نفس

الفترة من العام الماضى، كما إرتفعت العوائد من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ١,١ مليار جنيه (بنسبة ٦٨,٣%) لتحقق ٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[٢] خلال شهر الدراسة.

وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٩% لتحقق نحو ٢٤,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٦,٩% لتحقق ١٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ١٥,٧ مليار جنيه لترتفع بنسبة بسيطة قدرها ٠,٧% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠,٦ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

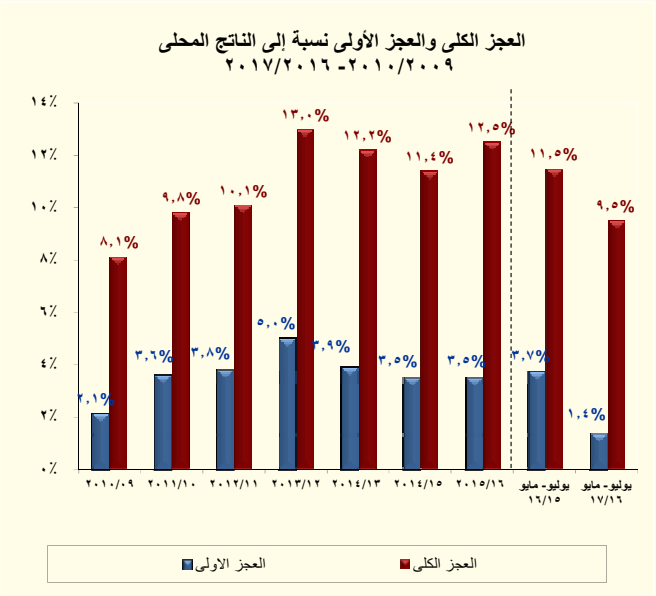

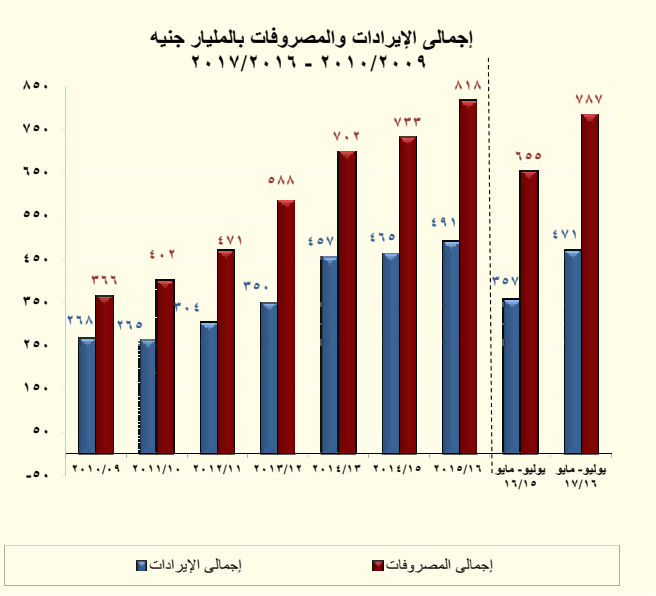

*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

§ أما على جانب المصروفات،

٢/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٧٨٧,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣,١% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٠,٢% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٢,٨% لتبلغ نحو ١٩٠ مليار جنيه (٥,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٣,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٥%) ليحقق نحو ٢٩,٩ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٣١,٩% لتصل إلى ٢٧٧ مليار جنيه (٨,١% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٣٩,٤ مليار جنيه (٥,٣% من الناتج المحلى)، بنسبة ٢٨,١% ليسجل ١٧٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بـ١٤٠,٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٤١,٦% محققاً نحو ١١٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨٣,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٣٨,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٤٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤٠,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٧,٩ مليار جنيه بنسبة ١٦% ليحقق نحو ٥٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٤,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١٣,٦ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٨,٥% ليسجل نحو ٦١,٢ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ٤٩,٤ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ٨% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١,٤% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠,٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦,٣ مليار جنيه بنسبة ٥,٦% لتسجل ٤٩١,٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥,٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦,٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥,٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣,٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١,٥% (٩١,٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤,٣% (٧٦,٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨,٥% (١٠٢,٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢,٦% (نحو ٦٨% من المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣,٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و٩٥ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١,٥% أي بزيادة ٨٤,٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣,٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩,٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠,٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣,٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨,٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩,٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢,٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١,٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة ٥,٥% عن العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧,٩% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٩٠,٩ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٧٣,٩ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٧ (٣٩,٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥,٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٢,٢ مليار دولار (١٧,١% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤,٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

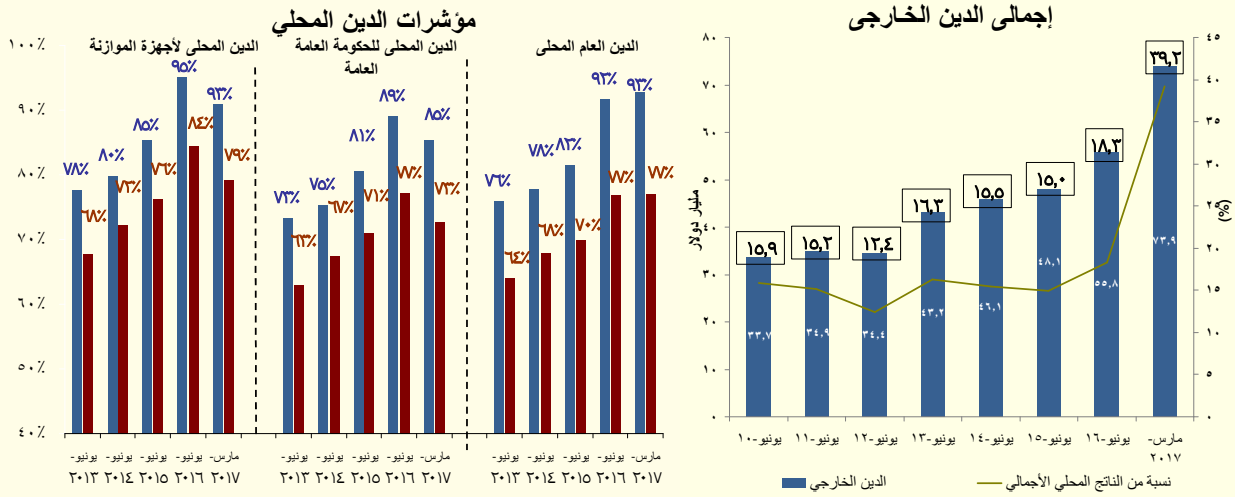

المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ليحقق ٣٩,٤% مسجلا ٢٨٤٩,٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٣٨,٨% (٢٧٨٤,٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تسجيل معدل النمو السنوي لصافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى قيمة موجبة -لأول مرة منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥- قدرها ٦٩,٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو -٧,٥٦ مليار جنيه في ابريل ٢٠١٧. بينما حقق صافى الأصول المحلية ٣٠,٧% مسجلا ٢٧٨٠,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٤,١% (٢٧٩٢,٢ مليار جنيه) في ابريل ٢٠١٧.

ارتفاع معدل النمو السنوى بشكل متباطئ **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢١% (محققا ١٩٦٥,٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٥,٨% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى بشكل متباطئ **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ايضاً ليصل إلي ٧٢,٨% (ليحقق ١٥٠,٦مليار جنيه) خلال مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٢,٦% خلال الشهر السابق. وقد حقق معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** ٣٩% ليصل إلى ٩٧٨,٣ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٩,٦% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء انخفاض معدل النمو

السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٥٠,٥% (محققاً ٧٣٩,٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٥١,٧% خلال الشهر السابق. بينما حقق معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ١٧,٢% (محققا ٢٣٨,٧ مليار جنيه) خلال مايو ٢٠١٧، مقابل ١٧% خلال الشهر السابق

أما على الجانب الآخر، فقد حقق **صافى الأصول الأجنبية** قيمة موجبة لأول مرة – منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥- قدرها ٦٩,٢ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقابل -٧,٥٦ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة موجبة قدرها ١٥,٧ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ-٢٢,٢ مليار جنيه خلال ابريل ٢٠١٧. كما سجل **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** قيمة موجبة قدرها ٥٣,٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة مقارنة بـ١٤,٦ مليار جنيه الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد استقر معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** عند ٤٥,٢% محققاً ٢١٦٥,٣ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢١٣٠,٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. حيث استقر تقريباً معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية والودائع الغير جارية بالعملة المحلية** عند٩٣,٨% (محققاً ١٤٧,٧ مليار جنيه) و٢٦,٢% (محققاً ١٤٧٩,٤ مليار جنيه) علي التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٩٣,٩% و٢٦,١% خلال الشهر السابق. وقد سجل معدل النمو السنوى **للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية** ١٢١,٦% (محققا ٥٣٨,٢ مليار جنيه) خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ١٢١,١% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢٣,٧% (محققاً ٦٨٤,٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢١,١% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال مايو ٢٠١٧ ليسجل ٢٥,٢% (٢٧٩,٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٢,٣% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال شهر مايو ٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٢,٨% (٤٠٤,٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٠,٣% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٤٣% فى نهاية مارس ٢٠١٧ محققاً ٢٨٦٩ مليار جنيه، مقابل ٤٠,٣% خلال فبراير ٢٠١٧. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٢,٨% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ٥٧,٦% فى نهاية مارس ٢٠١٧ مسجلاً ١٣٤٣,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٥٧,١% خلال فبراير ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، فقد حققت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية مارس ٢٠١٧ نحو ٤٦,٨%، مقارنة بـ٤٦,٦% خلال الشهر السابق. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى ابريل ومايو ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣٦ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣١,٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

على نحو آخر، فقد إستقر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل نسبى للشهر الثانى على التوالى محققا نحو ٢٩,٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٩,٧% في مايو ٢٠١٧، ولكنه إرتفع مقارنة بـ ١٤,٠% خلال شهر يونيو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى

لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٠,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، و٤١,١% خلال مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٧,٦% خلال شهر يونيو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق إلا أنه كان من الملاحظ وجود تباطؤ فى معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق نحو ٣٣,٩% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٢,٠% خلال شهر يونيو ٢٠١٦ ، **"الملابس والاحذية"** لتحقق نحو ٢٩,٧% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ١٩,١% خلال الشهر السابق، ومقابل ١٠,٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٦ ، **"المطاعم والفنادق"** لتحقق نحو ٢٤,٥% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤,٤%، ومقابل ٢١,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٦ ، **"الثقافة والترفيه"** لتحقق نحو ٤٨,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٧,٩%، ومقابل ١٣,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٦ (في ضوء الإقبال المتزايد على رحلات العمرة)، **"النقل والمواصلات"** لتحقق نحو ٢٥,٩% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، ومقابل ٣,٧% فى يونيو ٢٠١٦، **" الأثاث والتجهيزات "** لتحقق نحو ٢٨,٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٩,٢% خلال الشهر السابق، ومقابل ١٣,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٦،**"السلع والخدمات المتنوعة "** لتحقق نحو ٣١,٩% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٢,٣% خلال الشهر السابق، ومقابل ٨,٦% خلال شهر يونيو ٢٠١٦،

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد ارتفع خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلا نحو ٢٣,٣% مقارنة بـ١٠,٢% خلال العام المالى السابق.

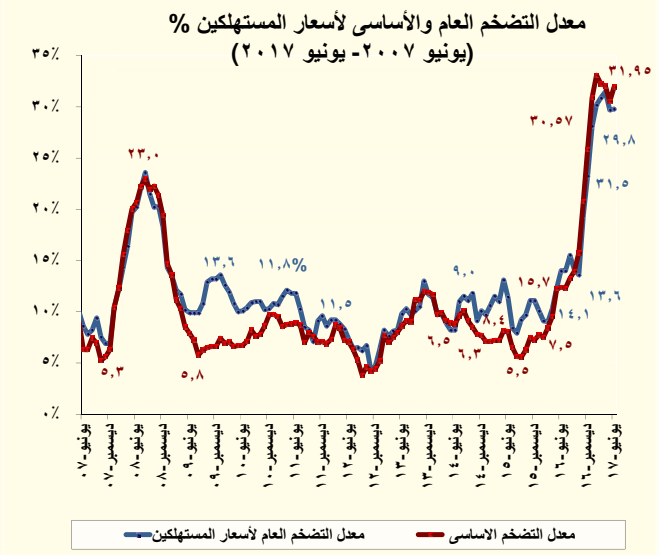

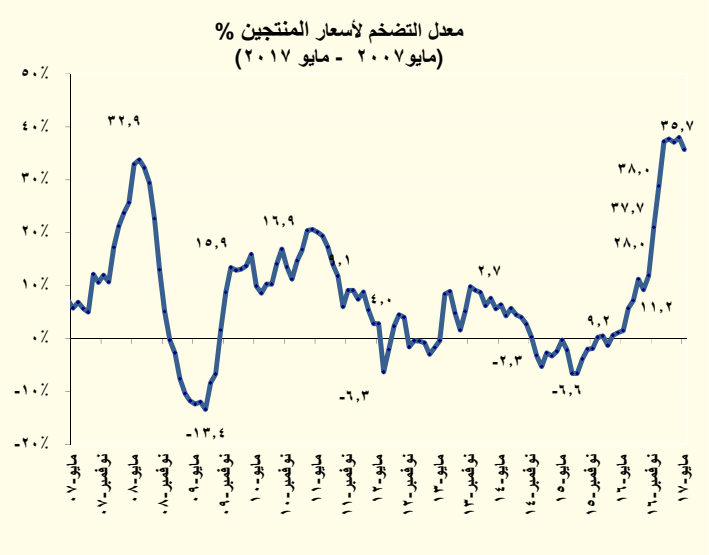

أما بالنسبة **لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد إنخفض بشكل ملحوظ محققاً معدل إرتفاع بلغ ٠,٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ١,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بإرتفاع الذروة البالغ ٤,٨% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية). وقد حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** نحو ٠,٦% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٢,٠% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١,١% خلال يونيو ٢٠١٦. بينما إستقرت معدلات التضخم الشهرية لمعظم المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation[٣] الذى يصدره البنك المركزى المصرى نحو ٣١,٩% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٠,٦% خلال مايو ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٢,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢٤,٤%، مقابل ٨,٠% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. في حين حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ١,٧٩% خلال شهر الدراسة مقابل ١,٩٨% خلال الشهر السابق. قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٩,٢٥%، ورفع **سعر الإئتمان والخصم** بواقع **٢٠٠ نقطة أساس** أيضاً ليصل إلى ١٩,٢٥%. وقد برررت لجنة السياسات النقدية ذلك في ضوء أنه بإستبعاد أثر الصدمات المؤقته، فإن التضخم الضمنى لا يزال مرتفعاً عن المسار الذى يتسق مع معدل التضخم المستهدف، مما يبرر القرار الذى إتخذته لجنة السياسات النقدية برفع أسعار الفائدة.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٥ يوليو ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٢,٦% ليسجل ٦٩٣,٥ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٦٧٥,٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠,٤% ليحقق ١٣٣٩٥,٨ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية مايو ٢٠١٧ والذى بلغ ١٣٣٣٩,٦ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١٣,٦% ليحقق ٦٤٩,٤ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٥٧١,٥ نقطة فى نهاية مايو ٢٠١٧.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤,٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز قدره ٣,٦ مليار دولار (-١,١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن فى الميزان التجارى مما حد من أثر التراجع الذى شهده الميزان الخدمى. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٣,٢ مليار دولار (-٥,٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٥,٠ مليار دولار (-٤,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تحسن الميزان التجارى مما فاق تراجع الميزان الخدمي وميزان دخل الاستثمار، وذلك على النحو التالى:

٣/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

- انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٢٧,٠ مليار دولار (-١٠,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ٢٩,٨ مليار دولار (-٨,٧% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٩,٣% لتحقق ١٦,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلي ١١,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٩,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة. بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٤,٧ مليار دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ٤,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٠,٥% لتحقق ٤٣,٠ مليار دولار خلال خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٣,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ١٨,٧% ليحقق فائض قدره ٤,٥ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥,٥ مليار دولار (١,٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٨% لتصل إلى ١١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٢,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بتراجع الإيرادات السياحية** لتسجل ٢,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ٣٣,٤ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٥,١ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٤,٢% لانخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ١,٧% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ١,٦%.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** بشكل طفيف خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ١٢,٦ مليار دولار، مقارنة بـ١٢,٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة – وذلك لارتفاع صافى التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٢,٥ مليار دولار، مقارنة بـ١٢,٣ مليار دولار نتيجة للارتفاع الطفيف فى تحويلات المصريين بالخارج بمعدل ٠,٣%. كما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ٨٢,٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٠,٧ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٢٤,٦ مليار دولار (٩,٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤,٦ مليار دولار (٤,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ٦,٦ مليار دولار (٢,٦% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٥,٩ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء تحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ٣,٣ مليار دولار، مقابل ١,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ٧,٨ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١,٥ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره

٠,٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٤,٣ مليار دولار، وذلك على الرغم من سداد سندات قيمتها ١ مليار دولار استحقت خلال فترة الدراسة، مما يؤكد الثقة فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد التزاماته الخارجية وقت استحقاقها.

- ارتفاع **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٠,٣٤ مليار دولار (٤,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٠,٢٦ مليار دولار (٣,٠% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. كما حققت تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٠,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٠,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٨,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٩,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- ارتفاع صافى التغير على التزامات البنك المركزى تجاه العالم الخارجى ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٧,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤,٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٥ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٢ مليار دولار (-٠,٩% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.

طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** بـ٦١% ليصل إلى ٠,٥٣ مليون سائح خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٠,٣٣ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** بنحو ١٦٧% ليصل إلى ٤,٨ مليون ليلة خلال شهر يونيو ٢٠١٧ ، مقابل ١,٨ مليون ليلة خلال شهر يونيو ٢٠١٦.